جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان :علوم إقتصادية ،علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة :العلوم الإقتصادية

التخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

تقييم مدى استجابة البنوك التجارية لمعايير تقييم الأداء المصرفي باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

دراسة مقارنة بين بنك (BEA–AGB) خلال الفترة 2014-2016

من إعداد الطالبة:ريم دبة

نوقشت و أجيزت بتاريخ :2018../05/15

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ(ة) قريشي خير الدين .... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

الأستاذ / بوختالة سمير.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الأستاذ(ة) رجم خالد ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

السنة الجامعية:2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي الطور الثاني

الميدان :علوم إقتصادية ،علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة :العلوم الإقتصادية

التخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان

تقييم مدى استجابة البنوك التجارية لمعايير تقييم الأداء المصرفي باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

دراسة مقارنة بين بنك (BEA–AGB) خلال الفترة 2014-2016

من إعداد الطالبة:ريم دبة

نوقشت و أجيزت بتاريخ :05/15 /..2018

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ(ة) قريشي خير الدين .... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

الأستاذ / بوختالة سمير.....جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مشرفا

الأستاذ(ة) رجم خالد ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

السنة الجامعية:2018/2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى

الوالدين الكريمين راجية من الله عز

وجل أن يطيل في عمرهما ويرزقهما

العافية.

إلى الشموع الذي أضاءت لي مشوار

حياتي أخي وأخواتي حفظهما الله إلى

الكتاكيت الصغار نيروز ومحمد إياد

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم

تسعهم مذكرتي راجية من الله أن

يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

شكر

الشكر لله أولا وأخيرا، أحمده حمدا كثيرا على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا أتقدم بشكر والعرفان لأستاذي الفاضل بوختالة سمير الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذا العمل ، والذي غمرني بنيل أخلاقه وحسن توجيهه وإرشاده والشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى موظفي البنك الخليج الجزائر علي قيرع والبنك الخارجي الجزائري على حسن استقبالهم وتقديم المعلومات.

و في الأخير أشكر كل من ساعدني في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ريم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المصرفي لعينة من البنوك الجزائرية وهي البنوك التابعة للقطاع العام والبنوك التابعة للقطاع الخاص والمقارنة بينهم خلال الفترة (2014 -2016)، وهذا من خلال دراسة إشكالية مهمة تدور حول مدى تطبيق معيار العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء في البنوك التجارية محل الدراسة .و لمعالجة الإشكالية إستعملنا المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع بالإضافة على إعتمدنا على منهج دراسة حالة من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لحساب نسب العائد و المخاطرة . وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم إستعمال مؤشرات الأداء من قبل البنوك في ظل الظروف السائدة قد يعرضها لمخاطر،حيث وجدنا من خلال هذه الدراسة أن البنوك التابعة للقطاع الخاص تحقق أكثر ربحية مقارنة بالبنوك التابعة للقطاع العام.

الكلمات المفتاحية :أداء، تقييم أداء المصرفي, عائد على حقوق الملكية , مخاطرة، بنوك الجزائرية .

ABSTRACT :

. This study aims to evaluate the performance of a sample of Algerian banks and banking are public-sector banks and private banks and the comparison between them during the period (2014-2016), and that by studying the problematic mission revolves around the application of standard ROE for performance appraisal in Commercial banks under consideration and to address problematic use And to address problematic use descriptive for the theoretical aspects of the topic as well as on the case study approach adopted by dropping theory applied side and that using a set of tools and are the financial statements of results and budget accounts table To calculate rates of return and risk. In the latter study found Through this study we found that private banks achieve more profitable compared to public-sector banks.

Keywords: performance, Bank performance evaluation, return on equity, risk, Algerian banks.

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	II
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة لمحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	ب
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء في البنوك التجارية	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية	3
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية للدراسة	11
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: دراسة حالة كل من بنك الخليج الجزائر وبنك الخارجي الجزائري	
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	23
المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج الدراسة	30
خلاصة الفصل	36
خاتمة	37
قائمة المراجع	40
الملاحق	43
الفهرس	56

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نسب مؤشرات المخاطرة	8
(1-2)	معاني الحروف لنموذج CAMELS	10
(1-2)	معدل العائد على حقوق الملكية	30
(2-2)	معدل العائد على الأصول	30
(3-2)	يمثل تطور معامل الرفع المالي	31
(4-2)	يمثل تطور معدل هامش الربح	31
(5-2)	يمثل منفعة الأصول	32
(6-2)	معدل مخاطر رأس المال	32
(7-2)	تطور معدل مخاطر السيولة	33
(8-2)	يمثل معدل مخاطر الائتمان	33

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	طريقة حساب العائد على حقوق الملكية	7

قائمة الملاحق

الرقم	الملاحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2016-2015 لبنك الخليج الجزائر	44
الملحق رقم (2)	الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج لسنة 2015-2014 لبنك الخليج الجزائر	46
الملحق رقم (3)	الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2014-2013 لبنك الخليج الجزائر	48
الملحق رقم (4)	لميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة2016-2015لبنك الخارجي الجزائري	50
الملحق رقم (5)	لميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2015-2014 لبنك الخارجي الجزائري	52
الملحق رقم (6)	لميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لسنة 2014-2013 لبنك الخارجي الجزائري	54

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصارات /الرموز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
ROE	RETURN ON EQUITY	العائد على حقوق الملكية
ROA	RETURN ON ASSET	العائد على الأصول
EM	EQUITY MULPLIER	مضاعف حقوق الملكية
PM	PROFIT MARGIN	هامش الربح
AU	ACTIF DE PRESTATION	منفعة الأصول
EVA	ECONOMIC VALUE ADDED	القيمة الاقتصادية المضافة
BEA	BANQUE Extérieure D'Algérie	بنك الجزائري الخارجي
AGB	GULF BANK ALGERIA	بنك الخليج الجزائر

مقدمة

توطئة:

نشهد في العصر الحديث العديد من التغيرات والتطورات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية منها والاجتماعية والعلمية ، والتي تأثرت بها العديد من الأنشطة الرئيسية في اقتصاد الدولة وأهم نشاط تأثر بها النشاط المصرفي، هذا الأخير الذي يعد عصب الاقتصاد والمحرك الرئيسي له خاصة وأنه يعتبر الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية، فهو يلعب دورا هاما في تمويل الحركة التنموية في البلاد، ولأهمية هذا النشاط أصبح من الضروري متابعة المستجدات والتغيرات التي تمس بهذا النشاط، هذه المتابعة والتي يعبر عنها بتقييم الأداء.

يعتبر تقييم الأداء المصرفي في البنوك موضوعا ذو أهمية بالغة وخاصة في الوقت الراهن فهو عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحويلات وإصلاحات ، ويتطلب ذلك مجموعة من الأدوات والأساليب والتقنيات التي تسهل عملية التقييم.

ومما سبق طرحه يمكن لنا صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بشكل التالي:

1. طرح الإشكالية:

ماهي مستويات تطبيق معيار العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء في البنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تبرز لنا مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك تأثير لطبيعة نشاط البنوك على ربحيتها؟
- هل يوجد إختلاف في نتائج البنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر؟
- هل يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشر كافي لتقييم أداء البنوك التجارية ؟

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة :

- **الفرضية الأولى:** هناك تأثير لطبيعة نشاط البنوك على ربحيتها؛
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد إختلاف في نتائج البنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر؛
- **الفرضية الثالثة:** يمكن إعتبار نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشر كافي لتقييم أداء البنوك التجارية ؛

2. مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في معالجة موضوع تقييم أداء المصرفي؛
- الموضوع يدخل ضمن مجال تخصص الطالب ؛
- تقديم فكرة عن عملية تقييم أداء التي تقوم بها البنوك وأساليب قياسها.

3. أهمية البحث:

انطلاقا مما سبق يمكن أنْ تظهر أهمية البحث فيما يلي :

- تمس الدراسة قطاع أساسي ومهم في أيّ اقتصاد، وهو القطاع المصرفي من خلال البنوك التجارية والذي يعتبر من بين اهم القطاعات الممولة للاقتصاد الوطني؛
- اهمية تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية للمعرفة محققته البنوك محل الدراسة من نتائج والمقارنة بينهم خلال فترة الدراسة؛

4. أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

- محاولة فهم وتحليل معايير تقييم أداء البنوك التجارية في البنوك عينة الدراسة ؛
- التعرف على واقع تقييم الاداء وخاصة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية في البنوك العمومية والبنوك الخاصة ؛
- المقارنة بين البنوك عينة الدراسة لمعرفة أيها أحسن أداء في مجال الربحية والمخاطرة؛.

5. حدود البحث:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

✓ **الحدود المكانية** : ستتم هذه الدراسة على البنوك التجارية الجزائرية وهي (البنك الخارجي الجزائري ،و البنك الخليج الجزائر)

✓ **الحدود الزمانية** :الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2016، وهذا حسب التقارير المالية الموجودة لدى البنكين .

6. منهج البحث :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الفصل الأول وهذا بعرض المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية ومعايير تقييم الأداء وتم التركيز على معدل العائد على حقوق الملكية .

وفي الفصل الثاني اعتمد على المنهج دراسة الحالة ، حيث تناولت هذه الدراسة على تحليل الميزانيات البنكين وجدول حسابات النتائج.

7. صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي أثرت على البحث أثناء إعداده ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات المالية للبنك.

8. هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الأهداف المنوطة به، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين بعد المقدمة،الفصل الأول يتضمن الجانب النظري للدراسة، والفصل الثاني يتضمن الجاني التطبيقي للبحث كما يلي:

✸ **الفصل الأول:** خصص لدراسة **الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء في البنوك التجارية**و لتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، وهذا من خلال تبيان الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية، وكذا تقييم الأداء المالي، و الوقوف على الدراسات المرتبطة بالموضوع سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الأجنبية، كما تم إبراز خصوصية ومميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

✸ **الفصل الثاني:**وهو يحتوي على **دراسة حالة كل من بنك الخليج الجزائر وبنك الخارجي الجزائري**، ويتعلق الأمر بمدى تطبيق معيار العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء في البنوك التجارية ، حيث عالجنا ذلك في مبحثين ، من خلاله تم مناقشة وتحليل نتائج الدراسة وفي الأخير عرض نتائج الدراسة الميدانية .

✸ **الخاتمة:** قدمنا ملخصا عاما عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها، فضلا عن مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نأمل من خلالها أن تكون دراسات في المستقبل.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء في البنوك التجارية

تمهيد:

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى في البنوك التجارية خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من بنك لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوما بعد يوم.

وبناءا على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى لمحة حول البنوك التجارية ومفاهيم حول تقييم الأداء، وأهم نماذجه وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء في البنوك التجارية ، فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع -

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية.

يهدف التقييم الأداء المالي في البنوك التجارية إلى توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها.وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول:ماهية البنوك التجارية.

إن البنوك التجارية تحتل الدرجة الثانية في التسلسل الهرمي للجهاز المصرفي يسبقها بنك المركزي الذي يباشر عليها الرقابة.

أولا:مفهوم البنوك التجارية.

لقد تعددت تعاريف حول البنوك التجارية ، سنعرض منها الاتى:

التعريف الأول :"هي المؤسسات أو المنشات الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة أمانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل" .[1]

التعريف الثاني :" تعرف البنوك التجارية بأنها تلك المنشات المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة ، وتزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي ، كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل والخارج و المساهمة في إنشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي"[2].

التعريف الثالث:"هو تلك الأنشطة التجارية التي تقوم بها ، و ذلك بتلقي الودائع و توفير وسائل الدفع(الشيكات، و بطاقات الائتمان...)[3]

التعريف الرابع:"هي التي تعتمد على قبول الودائع الأفراد و الهيآت بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل، عن طريق تسهيلات ائتمانية للمساهمة في تنشيط و تنمية حركة التجارة الخارجية و الخارجية [4].

وللبنوك التجارية تعريفات مختلفة باختلاف وجهات النظر بالنسبة للباحثين و الدارسين لها، و مهما تعددت هذه التعريفات فإن معظمها تخلص إلى إن البنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية ائتمانية تقوم بدور الوساطة بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة و أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال ، إذ تطلع أساسا بتلقي ودائع قابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل و التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح.

---

[1] – محمد مصطفى السنهورى،إدارة البنوك التجارية،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2013، ص34.

[2] – فلاح حسين الحسيني،مؤيد عبد الرحمان،عبد الله الدوري:إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر،وائل للنشر،الطبعة الأولى 2000 ،ص33.

[3] -Sylvie de coussergues ,gestion de la banque ,du diagnostégie,dounod,paris,2010,p214 .

[4] – تميسةسهام،تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(2008-2012),مذكرة لاستكمال متطلبات الماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2014،ص6.

ثانيا:وظائف و أهداف البنوك التجارية.

يمكن لنا حصر أهم وظائف البنوك التجارية وأهميتها في النقاط التالية:

- **وظائف البنوك التجارية** :تتجلى أهم الوظائف فيما يلي [5]:

❖ قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب (ودائع جارية) و بعضها ودائع لأجل أو ودائع ادخارية ؛

❖ خلق النقود و الائتمان ؛

❖ خلق الأوراق التجارية ؛

❖ إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم و سندات نيابة عن عملائها و تسويق هذه الأوراق في سوق المال ؛

❖ بيع و شراء الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها ؛

❖ منح القروض للهيئات و المنشآت و الأفراد ؛

❖ التعامل بالبيع و الشراء في العملات الأجنبية .

- **الأهداف العامة للبنوك التجارية:**

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف وهي :

_ تحقيق أقصى ربحية : تعتبر الوظيفة الأساسية للبنك ، وتعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه ؛

_ تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين و البنك : مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح ، سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا و الحصول على أكبر عائد ممكن ؛

_ تجنيب تعرض لنقص شديد في السيولة : مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة الطلب[6] .

المطلب الثاني:تقييم الأداء وأساليب قياسه.

إن عملية تقييم الأداء عملية ضرورية نظرا لما يكتسيه القطاع المصرفي من اهمية في اقتصاديات الدول، وفي الجزائر يشهد القطاع البنكي خصوصا تحولات و إصلاحات تجلت أساسا في قانون النقد و القرض (90-10) بكل ما يشمله من قوانين و إجراءات و قوانين معدلة .والذي يهدف الى الرفع من أداء ومردودية البنوك[7]. وهو ما سنتطرق له في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

[5] – محمد إبراهيم عبد الرحيم،اقتصاديات النقود و البنوك،دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع،2014 ،ص 128 و129 .

[6] – عبد العقار حنفي،عبد السلام قحف،الإدارة الحديثة في البنوك التجارية،الإسكندرية،الدار الجامعية،1991 ،ص 99 .

[7] – محمد جموعي قريشي،تقييم أداء المؤسسات المصرفية،دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية،مجلة الباحث العدد03 /2004جامعة ورقلة،ص89.

الفرع الأول :تعريفات حول تقييم الأداء.

لقد اختلفت تعاريف حول تقييم الأداء بين الباحثين ومن بين تعريفها ما يلي :

ـ لقد عرف على أنه " جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة"[8] .

–كما يعرف كذلك بأنه"مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها، بهدف تبيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقديم مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة ".[9]

_"تقييم الأداء المصرفي هو السياسات التي تتخذها البنوك لتقييم مدى تحقيق الإدارات المختلفة و مراكز المسؤولية للأهداف المرسومة ، و الوقوف على الانحرافات و تحديد أسبابها و آليات التصحيح المناسبة دون وقوعها مستقبلا "[10].

–"كما يعرف أيضا بأنه تقييم إستخدام الموارد المتاحة للوحدة الإقتصادية ،إذ يهتم هذا الجانب بإستخدام الموارد المتاحة في الأداء الفعلي ،و يعبر عنه بكفاءة الأداء و يتحدد الأداء الكفوء بالعلاقة المثلي بين المدخلات و المخرجات الذي يتضمن إستخدام الموارد المتاحة إستخداما أمثل في تحقيق حجم النشاط الفعلي."[11].

–"هو الدراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على نجاعة ومستوى كفاءته للقيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقدم الفرد في المستقبل، وتحمله المسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى"[12]

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن تقييم الأداء هو عملية تحليل لمجموعة من المعطيات والكشف عن التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للبنك من خلال دراسة القوائم المالية المتمثلة في كل من الميزانية جدول حسابات النتائج للتعرف على مدى الكفاءة في توظيف الودائع في الاستثمارات التي تحقق أرباحا ، وتوضيح إيرادات ومصروفات البنك .

---

[8]– نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لينذ غاز الجزائر. الجزائر . وحدة ورقلة . (2005_2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، ص 13. 14 .

[9]– عبادي محمد وسليم حمود، استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية،الملتقي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،جامعة محمد بوضياف المسيلة،10 /11 نوفمبر 2009،ص04.

[10]– زاهر صبحي بشناف،تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)،مذكرة لاستكمال متطلبات الماجستير، الجامعة الإسلامية–غزة ,فلسطين،2011،ص20

[11] سنان زهير محمد جميل و سوسن أحمد سعيد، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار للفترة 2002 ،2003 ، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29،2006 ،ص 117.

[12]– صلاح الدين عبد الباقي،إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر، مصر،1999،ص288.

الفرع الثاني: نماذج تقييم الأداء.

تعتمد البنوك التجارية مؤشرات لقياس أدائها تختلف بإختلاف طبيعة المستفيدين من هذه التقارير، بإعتبار تقييم الأداء عملية تستفيد منها إدارة المصارف وكل الهيئات المراقبة.فسنتطرق للمجموعة النماذج التقييم كما يلي :

أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية ROE.

في عام 1972 استنتج دافيد كول إجراء تقييم لأداء البنك من خلال تحليل النسب، وهذه الإجراءات يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة، بمخاطر تم اختيارها(مخاطر الائتمان والسيولة، ومعدل الفائدة ومخاطر التشغيل، ورأس المال)[13].

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية أحد المؤشرات المهمة لوصف و قياس العلاقة بين العائد و المخاطرة ، و بالتالي سيقيس أداء البنوك و تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطرة من أجل تحقيق أقصى ربحية و التي تعكس بالتأكيد على ثروة أصحاب المساهمين أو الملاك.

مؤشرات العائد على حقوق الملكية :

يتم بناء هذا النموذج بالاعتماد على مجموعتين حيث المجموعة الأولى خاصة بالعوائد المتضمنة (العائد على الأصول ، الرافعة المالية) ،والثانية خاصة بالمخاطر(مخاطر رأس المال و مخاطر السيولة، مخاطر الإئتمان و مخاطر التشغيل ،مخاطر سعر الفائدة).

المجموعة الأولى"توضح العلاقة بين المؤشرات و ذلك من خلال نظام ديبون Dupont System ، الذي يوضح هذا الأخير الأثر المزدوج للكفاءة و الإنتاجية على مؤشرات العائد على الأصولROA ، و يبين قدرة الرافعة المالية EM على رفع العائد على حقوق الملكية ROE إلى مستوى أعلى من العوائد على الأصول. "[14].

- **معدل العائد على الأصول:**

يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية و للكفاءة الإدارية ،و يدل هذا العائد على مدى إستغلال البنك لأصوله في توليد الربح. و يتحدد العائد على الأصول(ROA) بمؤشرين هما:

_ هامش الربح(PM) الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ،و يقاس بالعلاقة التالية[15]:

هامش الربح=الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

_منفعة الأصول(AU) ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول وتقاس هذه المنفعة كالتالي:

منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول

[13] – طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة"،الدار الجامعية ،2001،ص77.

[14] محمد جموعي قريشي، نفس المرجع السابق،ص91.

وعليه فإن:

العائد على الأصول= هامش الربح X منفعة الأصول

فإنه يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية= (إجمالي الإيرادات /إجمالي الأصول)X (الدخل الصافي /إجمالي الإيرادات)X (إجمالي الأصول/حقوق الملكية)

الشكل رقم (1-1): طريقة حساب العائد على حقوق الملكية

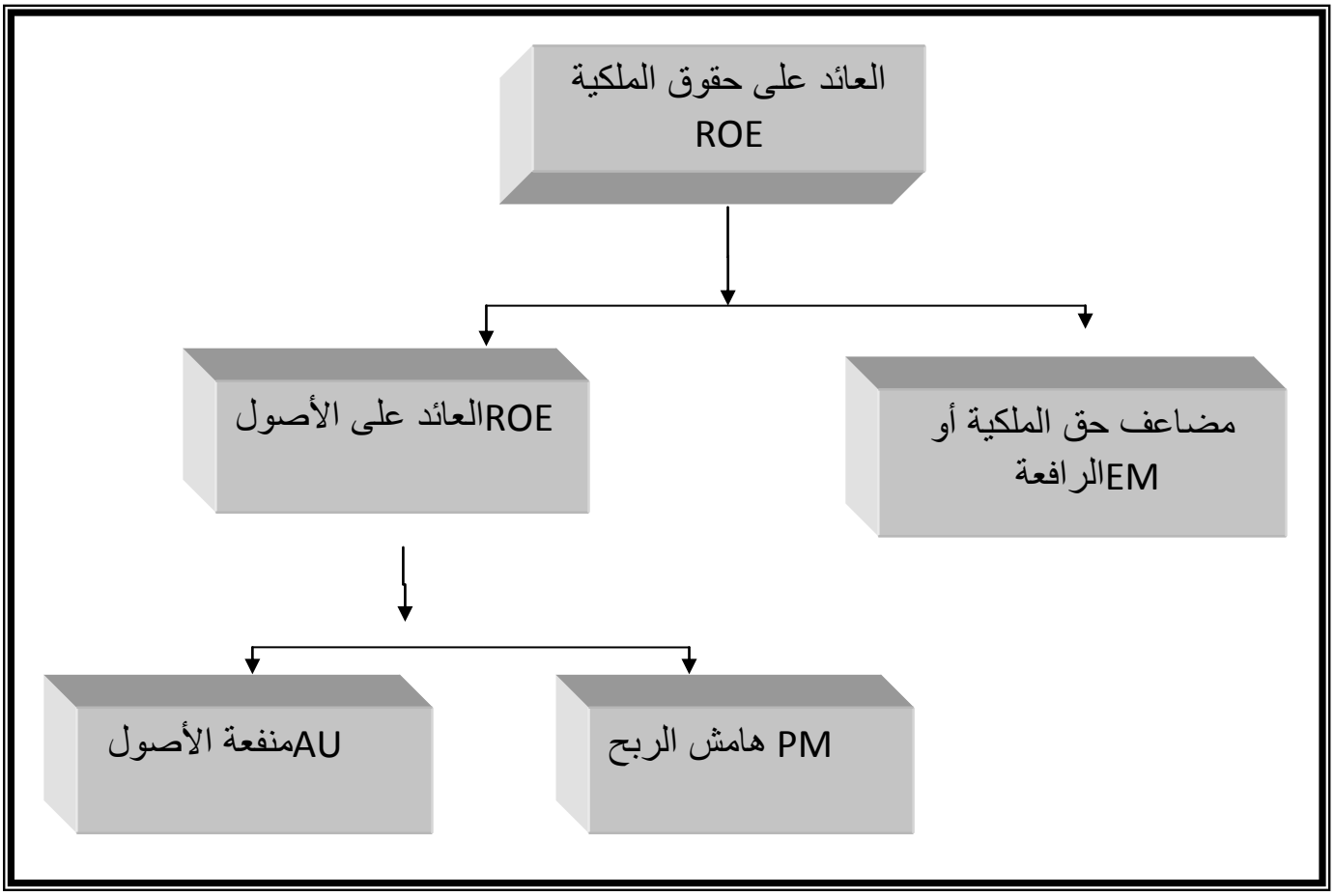

المصدر:د.طارق عبد العال حماد.مرجع سبق ذكره، ص91.

أما المجموعة الثانية"فتوضح مؤشرات لقياس المخاطر التي قد تواجه المصارف فيعبر عنها إما بنسبة واحدة أو عدة نسب"، و يمكن تلخيص هذه النسب كتالي:

- **مخاطر الائتمان:** يرتبط هذا الخطر بجودة الأصول و احتمال العجز عن السداد ، و ترتكز مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد، لذلك يجب على البنوك فحص ملفات الائتمان لديها لتقييم جودة بعض القروض.

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

حيث أن : إجمالي القروض = حقوق على المؤسسات المالية + حقوق على الزبائن

- **مخاطر السيولة:** تظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بالمدفوعات التي عليه في مواعيدها،وتعكس مدى قدرة البنك على اقتراض الأموال و قدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيدها بمعنى مقارنة نسبة السيولة المطلوبة لمقابلة عمليات السحب من الودائع أو الزيادة في القروض مع السيولة الحالية و المصادر الممكنة لهذه السيولة.

وتحسب هذه العلاقة بالعلاقة التالية:

مخاطر السيولة = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

مخاطر السيولة = الودائع الأساسية / إجمالي الأصول

و الودائع الأساسية هي: الودائع غير الحساسة لسعر الفائدة و الممثلة في حسابات التوفير.

- **مخاطر سعر الفائدة:** وتهدف هذه النسبة إلى قياس مدى حساسية الموارد أو الاستخدامات للتغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة السائد في السوق.

وتحسب بالعلاقة التالية:

مخاطر سعر الفائدة = الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول

إجمالي الأصول/مخاطر سعر الفائدة = الخصوم الحساسة للفائدة

- **مخاطر رأس المال:** وهي المؤشرات التي تقيس ما يسمى بكفاية رأس المال بمعنى درجة تغطية رأس المال أو حقوق الملكية للمخاطر التي تلحق بالأصول وبالتالي الودائع.

وتحسب بالعلاقة التالية:

مخاطر رأس المال=حقوق الملكية/إجمالي الأصول=حقوق الملكية/ إجمالي الودائع

الأصول الخطرة/مخاطر رأس المال= حقوق الملكية

وهذه المؤشرات تقليدية أما حاليا فإن كفاية رأس المال تحسب بنسبة كوك أو بازل :

مخاطر رأس المال=الأموال الخاصة للبنك/ مجموع القروض و التعهدات بطريقة مرجحة للخطر أكبر من 8%

فإن كانت أقل من 8% هذا دليل على وجود مخاطرة.

- **مخاطر التشغيل**: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة البنك في الاستفادة من اليد العاملة المتوفرة لديه و المصاريف التي تستهلكها.

وتحسب بالعلاقة التالية:

مخاطر التشغيل= إجمالي الأصول/عدد العمال

مخاطر التشغيل= مصاريف اليد العاملة/ عدد العمال

عدد العمال/مخاطر التشغيل= صافي الدخل

ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1)يوضح مؤشرات المخاطر

مخاطر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض /إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية /إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية)/ الأصول الخطرة(إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول)
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال

المصدر: زينب قهرار، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2012، ص27و28.

ثانيا:نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA.

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة [16].

وتعرف هذه الأخيرة على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموعة الأعباء على الأموال المستثمرة[17].

وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة= الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال× تكلفة رأس المال)

ثالثا: نموذج CAMELS.

يعرف مؤشرCAMELS بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طرق التفتيش الميداني[18].

يشمل نظام CAMELSعلى العناصر الستة الرئيسية وهي:

1.كفاية رأس المال Capital Adequacy

2.**جودة الأصول**AssetQuality

3.جودة الإدارة Management Quality

4. إدارة الربحية Earning Management

5.درجة السيولة Lidity Position

6. **الحساسية اتجاه مخاطر السوق** Sensitivity to MarketRisk

[16]– حسينة صيفي ، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 خلال الفترة2008/2013،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر،2016 ،ص29,

[17]– ناريمان زيدي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر للعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015/2016، ص7.

[18]– حنان تريعة،أهمية نظامCAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2014/2015،ص33.

جدول(1– 2) يبين معاني الحروف لنموذج camels

C	مدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر
A	جودة المنتوجات من قيمتها الصافية
M	إدارة ومستوى كفاءتها والتزامها بقوانين المنظمة للعمل المصرفي
E	مستوى الربحية ومدى مساهمتها في النمو المصرف وزيادة رأسمال
L	يرمز لقياس السيولة ومقدرة المصرف على إيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية
S	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

المصدر:حنان تريعة، مرجع سابق، ص34.

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية للدراسة.

سنحاول من خلال هذا المبحث الخاص بالدراسات السابقة عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع من مختلف جوانب الدراسة الحالية والتي تساعد الباحث على إتمام الدراسة الميدانية وكذلك النظرية ، وذلك بهدف معرفة النتائج المتوصل إليها والأدوات المستخدمة في التحليل.

المطلب الأول : عرض وتقديم الدراسات السابقة في الموضوع.

سنقوم في هذا المطلب بتفصيل الدراسات السابقة في الموضوع حيث تعددت هذه الدراسات من رسائل دكتوراه ورسائل ماجستير بالإضافة إلى مقالات ومداخلات في ملتقيات ،كما تنوعت ما بين دراسات باللغة الأجنبية وأخرى باللغة العربية .

- **Mustafa Hassan Mohammad Adam**

Evaluating the financial performance of banks using financial ratios-A case study of Erbil bank for Investment and Finance

"تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام النسب المالية دراسة حالة بنك أربيل للاستثمار والتمويل "[19]

[19]- Mustafa Hassan Mohammad Adam, Evaluating the financial performance of banks using financial ratios-A case study of Erbil bank for Investment and Finance,department of accounting by information technololgy ciham university ,sulaimaniya- Kurdistan region- Iraq,2009.

تهدف هذه الدراسة الأداء المالي للبنك أربيل للاستثمار والتمويل ، إقليم كردستان العراق خلال الفترة من 2009_2013 حيث استخدم عدة معايير لأداء المالي مثل تحليل النسب المالية التي تستخدم لقياس الوضع المالي للبنك وعلى الأدوات الإحصائية نطاق أوسع أيضا استخدمت لغرض تحليل العديد من المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على النظام المصرفي بشكل عام من أجل معرفة سواء ترتبط هذه المتغيرات بشكل ملحوظ مع الأداء المالي للبنك ، وتظهر نتائج الدراسة أن السلوك الايجابي للمركز المالي للبنك أربيل وبعض العوامل المالية المتغيرات تؤثر على الأداء المالي للبنك ثم تبين أن الأداء المالي العام للبنك أربيل اخذ في التحسن من حيث نسب السيولة ونسب الأصول جودة أو أداء الائتمان ، ونسب الربحية. تشير هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات بشأن تطوير بعض العمليات المصرفية التي من شأنها تعزيز ربحية البنك وتحسين الأداء المالي للبنك.

- **Rashed Al Karim**

An Evaluation of financial performance of private commercial banks in Bangladesh:Ratio Analysis

"تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة في بنغلاديش باستخدام النسب المالية"[20]

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أداء مصارف القطاع الخاص مختارة (خمس سنوات)، المدرجة في كل من الأوراق المالية، في بنغلاديش من خلال الاستخدام الواسع النطاق للنسب المالية التي تشير أساسا كفاية رأس المال على أساس المخاطر، ونمو الائتمان، وتركيز الائتمان وعدم أداء موقف القرض، تحليل فجوة السيولة، ونسبة السيولة، والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وصافي هامش الفائدة حيث توصلت في الأخير أن حجم البنك ومخاطر الائتمان، والكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية في بنغلادش.

- دراسة ناريمان زيدي بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية تم خلالها دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك الخليج الجزائر خلال الفترة2009 _2014** [21]، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء المالي لعينة من البنوك التجارية خلال الفترة 2009_2014 من خلال استعراض لنموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج تحليلي لتقييم العلاقة بين الربحية والمخاطرة ، حيث قامت الدراسة بالمقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك خليج الجزائر، ولقد أظهرت النتائج دراسة أن البنوك الأجنبية تحقق عائد أكبر من البنوك الوطنية بينما تحقق البنوك الوطنية معدل مخاطرة أقل من البنوك الأجنبية.
- دراسة الطيب بولحية وعمر بوجمعية بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية تم خلالها دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة 2009_2013**،[22]حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام

[20]- Rashed Al Karim, An Evaluation of financial performance of private commercial banks in Bangladesh:Ratio Analysis,assistant professor,business administration,east delta university,Bangladesh,2013.

[21] - ناريمان زيدي ، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر لعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016/2015 .

[22] - الطيب بوليحة وعمر بوجمعية، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2013/2990) ، جامعة جيجل ، الجزائر

عدة مؤشرات ونسب مالية لعينة مكونة من 10 بنوك إسلامية من 6 دول خلال الفترة 2009_2013 ، ولقد أظهرت نتائج دراسة أن المصارف الإسلامية حققت أداء مقبول في معظم أنشطتها وخاصة في مؤشرات الربحية .

- دراسة محمد جموعي قريشي بعنوان **تقييم أداء المؤسسات المصرفية تم خلالها دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 1994_2000**[23]، حيث تتناول هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء البنوك وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حقوق الملكية.
- دراسة أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق بعنوان **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية من حيث العائد والمخاطرة تم خلالها دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري للفترة 1997_2000**،[24] حيث تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على العوائد التي تحققها البنوك التجارية والمخاطر التي تواجهها حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيفية تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة.
- دراسة حنان تريعة بعنوان **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية تم خلالها دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري للفترة 2010_2013**،[25] حيث سلطت هذه الدراسة على نظام CAMELS الذي تم من خلاله الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء البنك من خلال تقييم كل من الجوانب الكمية والنوعية ، حيث أظهرت النتائج أن الجزائر لا تطبق النظام على البنوك التابعة لجهازها المصرفي.
- دراسة سناء مسعودي بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية تم من خلالها دراسة حالة وكالتي البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2009_2012** [26]،تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، حيث تم تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية على البنكين للفترة الممتدة من 2009_2012 من خلال حساب مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة واستخراج النتائج ومقارنة بينهما.
- دراسة زينب قهرار بعنوان **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE للفترة 2005_2010**[27] ،حيث تسعى هذه الدراسة إلى توضيح ضرورية عملية تقييم الأداء المالي للبنوك باعتباره أداة وقائية تحمي من مخاطر التي تتعرض لها البنوك ، حيث توجد عدة نماذج لتقييم أداء البنوك فقد ركزت هذه الدراسة على نموذج العائد على حقوق الملكية، ولقد أظهرت النتائج الدراسة أن البنوك لا تحتاج لتقييم أدائها في الفترة السابقة فقط ، بل ولأجل موجهة التطورات المستقبلية.

---

[23] - محمد جموعي قريشي ، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية ، مجلة الباحث ، العدد 2004/03، جامعة ورقلة .

[24] - أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق ، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية من حيث العائد والمخاطرة**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، مداخلة في ملتقى بعنوان المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة الشلف 15/14 ديسمبر ، 2004.

[25] - حنان تريعة ، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية**، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2015/2014.

[26] - سناء مسعودي ، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2015/2014.

[27] - زينب قهرار، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE**، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012/2011 .

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية.

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات السابقة من خلال بيئة وأهداف الدراسة .

- **مميزات الدراسة الحالية.**

تعتبر عملية تقييم الأداء موضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية خاصة في الفترة الحالية لما يشهده العالم من انفتاح وتوسع المعاملات البنكية.فيعتبر موضوعنا جديد ومتجدد وقابل للمناقشة والطرح لأهمية عملية تقييم أداء للبنوك الجزائرية باعتبار هذا الأخير عصب الاقتصاد والمحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية فهو يلعب دورا هاما في تمويل الحركة التنموية في البلاد.

لقد تعددت المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة لتقييم أداء البنوك، فقد اعتمدت بعض الدراسات على تقييم أداء البنوك الإسلامية فقط دون التطرق إلى البنوك التجارية مثل دراسة الطيب بولحية وعمر بوجمعية أو إستخدام نموذج من نماذج تقييم الأداء مثل دراسة حسينة صيفي إعتمدت على نموذج القيمة الاقتصادية المضافة ودراسة حنان تريعة اعتمدت على نموذج كالمز غير أن دراستنا الحالية اعتمدت على تحديد متغيرات تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية وإستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية أما بالنسبة لطريقة المعالجة فيمكن القول أن كل الدراسات قامت بالإطلاع على القوائم المالية للبنك فمنها من استعمل مؤشرات العائد والمخاطرة مثل دراسة قريشي محمد الجموعي ودراسة أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق. أما دراستنا فإعتمدت على مقارنة بين البنوك القطاع العمومي والمتمثلة في بنك الخارجي الجزائري والبنوك الخاصة والمتمثلة في بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2014-2016 .

خلاصة الفصل:

تهدف البنوك من خلال تقييمها لأدائها إلى معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة وكشف الإختلالات في الأداء من أجل وضع الحلول اللازمة وإستدراك الوضع والبحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها.

يتم قياس ربحية البنك من خلال العائد على حق الملكية والعائد على الأصول، حيث يعتبر معدل العائد على حق الملكية من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء البنك، ومقدرة البنك على تعظيم ثروة الملاك.

الفصل الثاني

دراسة حالة كل من البنك الخليج الجزائر و البنك الخارجي الجزائري

تمهيد :

تعتبر مؤشرات النسب المالية أهم الأدوات المستخدمة لعملية تقييم الأداء، حيث اعتمدنا على نموذج العائد على حقوق الملكية كنموذج لتقييم أداء البنوك محل الدراسة.

و لإلمام أكثر بالدراسة الميدانية حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل و تفسير نتائج الدراسة؛

المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من البنوك و أدوات الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

ولإجابة على الإشكالية المطروحة و استخلاص النتائج قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

الفرع الأول : مجتمع و عينة الدراسة.

تمثل مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الجزائري، وتمثلت العينة في كل من بنك الخارجي الجزائري و بنك الخليج الجزائر حيث اعتمدنا في دراستنا على المعلومات المتحصل عليها من البنوك التجارية محل الدراسة .

أولا: بنك الخليج الجزائر.

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر2003 بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره 10000000000 دينار جزائري، يملكها ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي Burgan Bank بقيمة 60 % و Tunis International Bank ب30% و Jordan Kuwait Bank 10% وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة[28] .

وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في 2004، يمارس عمله الآن في بيئة اقتصادية و بنكية مليئة بالتغيرات والتقلبات.وقد ربط البنك منذ تأسيسه مهمته الأساسية للمساهمة في التنمية الاقتصادية و المالية للجزائر ، بإعطاء و تقديم المنشات و الأفراد مجموعة واسعة و متطورة من المنتجات و الخدمات المالية و الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة و التنفيذ.

ومع التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منتشرة في جميع أنحاء البلاد. حيث بلغت في نهاية 2017 64 وكالة على مستوى الوطن.

- **التعريف بوكالة بنك الخليج الجزائر ورقلة و هيكلها التنظيمي:**

أنشئت وكالة بنك الخليج الجزائر ورقلة في 13 ديسمبر 2015، وتقع في نهج فلسطين-بني ثور –ورقلة و مجهزة بكل الوسائل الحديثة. و يبلغ عدد موظفي الوكالة 5 موظفين كلهم إطارات .

أما الهيكل التنظيمي لوكالة ورقلة فهو كالاتي:

- **مدير الوكالة :**

و يعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة و هو المسؤول عن توفير التنظيم الإداري و التشغيلي للوكالة و تنميتها التجارية مع الاهتمام المستمر بإدارة الجودة و المخاطر، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتجية و المالية التي حددتها إدارة البنك، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك و إدارة ميزانية الوكالة، مع مهمة إدارة موظفي الوكالة والإشراف عليهم.

[28] -www.agb.dz،consulter le 02/05 /2013.

- **المسؤول التجاري:**

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري هي الإشراف على فريق المبيعات و تحريكهم و تنشيطهم من أجل مساعدته في تحقيق أهداف العمل النوعية و الكمية التي تتعلق بالوكالة، كما يشرف على تسيير محافظ العملاء و ضمان إدارتها، و مراقبة فتح الحسابات، و الكثير من المهام الأخرى التي يقوم بها في إطار تحقيق الجودة و إدارة المخاطر.

- **المراقب:**

مهمة المراقب الأساسية هي ضمان و حسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة في سياق إدارة المخاطر التشغيلية، أيضا التحقق من العمل اليومي الجاري للشباك و الصندوق وكذلك مراقبة العمليات ذات الطابع الإداري و التدقيق في الحسابات الإدارية و القانونية، و القيام بالمراجعة الداخلية و مراقبة الحسابات و صحة المعلومات و انسجامها مع القوانين.

- **المشرف الإداري:**

وهو المشرف على أمين الصندوق، و عامل الشباك و الأعوان من اجل تحقيق أهداف الوكالة. ومن مهمته تقديم الخدمة للعملاء في إطار تحقيق الجودة و إدارة المخاطر و التأكد المستمر من سير العمل في جو إيجابي يعمل على تحقيق الأهداف، ومعالجة شكاوي العملاء و ضمان حسن مسك الدفاتر و السجلات للوكالة بالإضافة إلى ضمان الالتزام بالوثائق القانونية الصادرة و الواردة.

- **مستشار الزبائن التجاريين "المؤسسات" :**

من مهامه إدارة محفظة المؤسسات و تجهيز العمل من مجموعة المنتجات التي يقدمها البنك وكذلك إدارة حسابات العملاء(فتح، تغيير ، إغلاق) وفقا للقرارات التنظيمية، و تنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسات برعاية خاصة وتسيير الكفالات وإدارة قروض الاستثمار و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

- **مستشار الزبائن الخواص" الأفراد":**

ويقوم بنفس عمليات مستشار مبيعات العملاء للمؤسسات ،لكن لصالح الأفراد و ليس المؤسسات كتسيير حسابات العملاء من الأفراد(فتح، غلق، تغيير) و تسيير القروض الموجهة للأفراد، و تجميع و تحليل سجلات القروض.

- **أمين الصندوق:**

وهو المسؤول عن الصندوق و عن ضمان بشكل مستمر عمليات الصندوق مع العملاء و حسن سيرها احتراما للممارسات و الإجراءات السارية المفعول بها في البنك، كما يسهر على ضمان تسوية الحسابات.

ثانيا:بنك الخارجي الجزائري.

نشأ بنك الخارجي الجزائري في إطار سياسة تأميم المنشات الاقتصادية و المالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، وذلك طبقا للأمر رقم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، و الذي استعاد بموجبه نشاطات البنوك التالية:

- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1976؛
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967؛
- بنك باركليز الفرنسي في سنة 1968؛
- بنك الشمال في 30 أفريل 1968؛
- البنك الصناعي للجزائر و المتوسط في 31 ماي 1968.

الهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل و تطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى وذلك في إطار التخطيط الوطني.

في سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، وذلك حسب أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1989، ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة و ذلك بتاريخ 05 فيفري1989.

و تحصل بنك الجزائر الخارجي على اعتماده الرسمي يوم 17جانفي 2002، و لديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى و في المراكز الصناعية إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي، كما أن له فرعين في الخارج:

- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجود في فرنسا (BIA)؛
- البنك العربي للاستثمارات في التجارة الخارجية الموجود في أبو ظبي (A .B.I.F.T).

تستند إليه جميع مهام البنوك التجارية من جمع ودائع و منح قروض، بالإضافة إلى تكفله بتمويل عمليات التجارة الخارجية بمنحه قروضا للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم. يضم مقر بنك الجزائر الخارجي 09 مديريات متخصصة، حيث تمتد فروعه في كامل التراب الوطني.

- **التعريف بوكالة بنك الجزائر الخارجي ورقلة و هيكلها التنظيمي :**

أنشأت وكالة بنك الجزائر الخارجي سنة 1970م و هي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الاقتصاد الوطني، ومن ضمن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية و الجماعية للزبائن و عن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن.و تقع في ساحة سدراته ورقلة ، و يبلغ عدد موظفي الوكالة 20 موظف كلهم إطارات.

أما الهيكل التنظيمي لوكالة ورقلة فهو كالآتي:

1. مصلحة الإدارة:

- **المدير:** يقوم مدير الوكالة بالإشراف على جميع الأقسام و تسيير العمال و القيام بجميع الإجراءات القانونية كما يقوم بإبرام و إمضاء العقود بجميع أنواعها.

- **المدير المساعد:** يتمثل دور المدير المساعد بالتنسيق و الربط بين أقسام البنك و مدير الوكالة كما ينوب عنه بالقيام بجميع الإجراءات عوضا عنه في حالة غيابه.
- **أمانة المدير:** و تعتبر من أهم المصالح الموجودة بالوكالة و ذلك لكونها مركز العمل، لأن جميع أعمال الوكالة تعتمد عليها، و يتمثل دورها في الاهتمام بالبريد الصادر و الوارد و تحرير المراسلات و استقبال المكالمات الهاتفية.

2. **مصلحة الالتزامات:**

- **المكلف بالدراسات:** يتمثل دوره في دراسة ملفات القروض و تحليلها تحليلا ماليا يخضع لمقاييس محاسبية، يبين من خلالها الوضعية المالية و الاقتصادية و إعطاء صورة واضحة عن المحيط الاقتصادي
- **عون متعدد الخدمات1:** يتمثل دوره في استقبال ملفات القروض من الزبائن و إعدادها قبل الدراسات
- **عون متعدد الخدمات2:** يتمثل دوره في استقبال ملفات فتح الحسابات بجميع أنواعها و القيام بفتحها
- **عون متعدد الخدمات3:** يقوم هذا الأخير بإعداد ملفات كفالات المشروع و تقديمها لرئيس القسم لإمضائه

3. **مصلحة الصندوق:** تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

- **Front office:** يحتوي هذا القسم على الصندوق الرئيسي الذي يقوم بعمليات الدفع و السحب وتمويل الصنايق فرعية قصد تسديد الصكوك و السحب من البنك المركزي دوريا.
- **Back office:** ينقسم إلى

– **قسم التحويلات:** الذي يقوم بجميع عمليات التحويل من حساب إلى حساب على مستوى نفس الوكالة، التحويل من حساب على مستوى الوكالة نحو حساب في وكالة أخرى خارج الناحية.

– **قسم دفع الصكوك:** يتمثل دور هذا القسم في القيام بعمليات التحويل عن طريق صكوكك مشطوبة من حساب إلى حساب.

–**قسم المقاصة الالكترونية:** يقوم بعمليات التحويلات عن طريق صكوك المشطوبة قابلة للدفع على مستوى بنوك أخرى عن طريق رسالة الكترونية و صورة الكترونية.

–**قسم التجارة الخارجية:** يقوم بعمليات التوطين للفواتير الشكلية المقدمة من طرف الزبائن الراغبين في استراد السلع أو معدات من الخارج حيث يعتبر البنك كوسيط تجاري و ضامن للعملية التجارية بين المورد و المستورد كما يقوم بتحويل الدينار الجزائري إلى عملة صعبة.

الفرع الثاني: طريقة جمع معطيات الدراسة.

لقد اقتضت دراستنا على بنكين، بنك الخليج الجزائر و بنك الخارجي الجزائري خلال فترة (2014_2016) حيث تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية و الثانوية التي لها علاقة بموضوع الدراسة و تتمثل فيما يلي:

1_**بيانات الأولية:** و تتمثل في البيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، حيث اعتمادنا في جمعها على القوائم المالية (الميزانيات، جدول حسابات النتائج) للبنوك محل الدراسة؛

2_**بيانات ثانوية:** و تتمثل في بيانات الجانب النظري من الدراسة. من خلال مؤشرات العائد والمخاطرة وتطبيق ذلك على البنكين محل الدراسة.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

- **القوائم المالية:**

من وسائل التحليل التي يعتمد عليها البنك التجاري في عملية تقييم الأداء، الميزانية وجدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)،فالميزانية تتكون من جانبين أصول وخصوم، حيث يشكل الجانب الأول استخدامات الأموال، أما الثاني فيمثل مصادر الأموال التي تعتبر التزامات على البنك للغير، في حين أن جدول حسابات النتائج يبين إيرادات ومصاريف البنك المترتبة عن عملياته المصرفية .

ويمكن توضيح عناصر هذين كالأتي:

_الميزانية:

تقدم ميزانية البنك معلومات مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول ، والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين، ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له، وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة ، بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (مثل تغير أسعار الفائدة ، التغيرات في السياسات المنظمة لعمل البنوك، دخول منافس جديد ، تطوير خدمات مصرفية جديدة).

_جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

تعكس قائمة الدخل للبنوك التجارية الطبيعة المالية لأعمال هذه البنوك، فمعظم مصادر الأموال تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد البنك مقابل ذلك فوائد، كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض و الاستثمارات في الأوراق المالية، ويحصل مقابل ذلك على إيرادات الفوائد، وعلى هذا فإن الفوائد المحصلة عن القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق اكبر قدر من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة.

بعد أن قمنا بتحديد طريقة و أدوات الدراسة سنتناول في ما يلي تطبيقها على البنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر وذلك من أجل تقييم أداء المالي لهما حيث سنقوم بحساب مؤشرات العائد و المخاطرة و اختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الأول : تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر.

سيتم قياس عوائد ومخاطر البنكيين ، من خلال المؤشرات المالية المبنية في الجداول السابقة

أولا:عرض نتائج دراسة مؤشرات العائد.

سنحاول حساب المؤشرات العائد من خلال إسقاط محتوى جزء النظري للمعدلات على القوائم المالية للعينة الدراسة فتحصلنا على النتائج في الجداول التالية:

1.**العائد على حقوق الملكية ROE**:سنقوم بحساب معدل العائد على حقوق الملكية للبنكين من خلال القوائم المالية ،فتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-1) معدل العائد على حقوق الملكية **الوحدة %**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	36.96	3.59	23.92	21,49
البنك الخارجي الجزائري	17.07	0.33	0.22	5,87

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) أن مؤشر العائد على حقوق الملكية أخذ قيم مختلفة خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت معدلاته في بنك الخارجي الجزائري بين 0.22% كأدنى حد و ذلك سنة 2016 و 17.07% كأعلى عائد. أما بالنسبة لبنك الخليج الجزائر فتراوحت النسب فيه بين 3.59% كأدنى قيمة له خلال سنة 2015 و 36.96% خلال 2014 ليشهد تحسن بشكل ملحوظ خلال 2016 بنسبة23.92%.

و بمقارنة بنوك العينة من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن متوسط نسبة هذا الأخير متفاوتة بين البنكين محل الدراسة حيث بلغ المتوسط خلال سنوات الدراسة في البنك الخارجي الجزائري 5.87%، 21.49% بالنسبة لبنك الخليج الجزائر.

2.**معدل العائد على الأصول ROA**:لقد قمنا بحساب معدل العائد على الأصول للبنكين من خلال القوائم المالية وتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-2) معدل العائد على الأصول **الوحدة %**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	2.26	2.04	1.38	1,89
البنك الخارجي الجزائري	1.15	1.28	1.34	1,25

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

من خلال الجدول (2-2) تظهر نتائج العائد على الأصول في الجدول أن البنك الخارجي الجزائري عرف قيما تصاعديا بداية من سنة 2014 بنسبة 1.15% إلى غاية سنة 2016 بنسبة 1.34% .أما في ما يخص البنك الخليج الجزائر فبلغت أدنى نسبة فيه قدرت ب 1.38% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنك الخارجي الجزائري خلال سنة 2016، 2.26% كأعلى نسبة خلال سنوات.

بمقارنة بين البنكين محل الدراسة نلاحظ أن بنك الخليج الجزائر حقق معدل عائد مرتفعا جدا بمتوسط يساوي 1.89% مقابل متوسط يساوي 1.25% لبنك الخارجي الجزائري.

3.**معدل الرفع المالي EM**: سنحاول حساب معامل الرفع المالي للبنكين من خلال القوائم المالية،وإظهار النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3)يمثل معامل الرفع المالي **الوحدة مرة**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	6.13	56.94	5.80	22,95
البنك الخارجي الجزائري	4.89	25.79	17.09	15,92

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) الذي يبين قيم معامل الرفع المالي ، أن كلا البنكين عرفا تذبذب من حيث الارتفاع والانخفاض ، فالنسبة لبنك الخارجي الجزائري عرف ارتفاعا خلال سنة 2015 بمعدل 25.79% لتتراجع بمعدل 17.09% لسنة 2016 .

من خلال الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفعا بنسبة 56.94% في سنة 2015 مقارنة ببنك الخارجي الجزائري و وبعدها سجل هبوطا ليصل إلى 5.80% سنة 2016 .

من خلال الجدول السابق نرى أن معامل الرفع المالي مرتفع في بنك الخليج الجزائر بمتوسط 22.95% رغم أنه سجل هبوط خلال سنوات الدراسة مقارنة مع بنك الخارجي الجزائري الذي سجل 15.92% كمعدل متوسط لفترة الدراسة .

4.**هامش الربح PM**:سنقوم بحساب هامش الربح للبنكين محل الدراسة من خلال القوائم المالية لهما و إظهار النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-4) يمثل معدل هامش الربح **الوحدة%**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	14	29	96	33,46
البنك الخارجي الجزائري	0.05	36.17	54.84	30,35

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

بالنظر إلى قيم الجدول رقم (2-4) الذي يبين معدل هامش الربح لبنكين خلال فترة الدراسة شهد ارتفاعا بنسبة 36.17% خلال سنة 2015 حيث بلغ 54.84% خلال سنة 2016 في بنك الخارجي الجزائري أما عن بنك الخليج الجزائر فقد سجلت معدل هامش الربح أعلى نسبة خلال فترة الدراسة 96% سنة 2016، أدنى قيمة سنة 2014 بنسبة 14% .

من خلال ملاحظة الجدول نرى أن معدل هامش الربح مرتفعا في بنك الخليج الجزائر بمتوسط بلغ 33,46% مقارنة ببنك الخارجي الجزائري الذي بلغ متوسطه30.35% .

5.**منفعة الأصول AU**:سنقوم بحساب منفعة الأصول للبنكين من خلال القوائم المالية لكل منهم و إظهار النتائج في جدول التالي:

الجدول رقم (2-5)يمثل منفعة الأصول **الوحدة %**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	2.51	1.30	1.28	1.69
البنك الخارجي الجزائري	16	7	2.44	8.48

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن معدل منفعة الأصول كان متذبذب في البنك الخارجي الجزائري ،فقد شهد ارتفاعا خلال سنة 2014 بنسبة 16%و بدأ في تناقص خلال السنوات التالية من الدراسة ، أما بالنسبة لبنك الخليج فقد سجل انخفاضا خلال سنوات الدراسة بنسبة 1.28% في سنة 2016 .

أما بالنسبة لمعدل المتوسط سجل بنك الخارجي الجزائري متوسط مرتفعا بلغ 8.48% مقارنة ببنك الخليج الجزائر 1.69% .

ثانيا: عرض نتائج دراسة مؤشرات المخاطرة.

سنحاول حساب مؤشرات المخاطرة للعينة الدراسة بناءا على قوائم المالية كتالي:

1.**مخاطرة رأس المال**:سنقوم بحساب مخاطر رأس المال للبنكين و إظهار النتائج كالتالي:

الجدول رقم (2-6)يمثل معدل مخاطر رأس المال **الوحدة%**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	7.98	73.56	7.44	29.63
البنك الخارجي الجزائري	8.15	47.60	9.47	21.74

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

نلاحظ من خلال الجدول(2-6) يظهر أن مخاطر رأسمال لبنك الخارجي الجزائري ضعيفة جدا مقارنة ببنك الخليج الجزائر،حيث بلغت أعلى قيمة للخطر رأسمال 47.60% خلال 2015، و أدنى قيمة بلغت8,15% سنة 2014. أما بنك الخليج الجزائر فقد عرف ارتفاع في معدل المخاطر خلال السنوات بأعلى قيمة 73.56%سنة 2015 للتواصل الانخفاض إلا أن تصل قيمتها 7.44%في سنة 2016.

و بمقارنة بين المتوسطات هذه المخاطر نجد أن بنك الخليج الجزائر بلغ أعلى نسبة 29.63% يليه بنك الخارجي الجزائري بنسبة 21,74%.

2.**مخاطر السيولة**:سنحاول حساب مخاطر السيولة للبنكين محل الدراسة و إظهار النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-7) يمثل تطور معدل مخاطر السيولة **الوحدة %**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	6.13	56.94	5.80	22.95
البنك الخارجي الجزائري	6.76	7 ،23	5 ،15	6,38

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

من خلال الجدول(2-7) نلاحظ أن مخاطر السيولة في البنك الخارجي الجزائري ضعيفة مقارنة ببنك الخليج الجزائر، حيث بلغت أعلى قيمة فيها 23، 7%خلال 2015 وأدنى قيمة خلال 2014 بقيمة 6,76%.

و بمقارنة متوسطات هذه المخاطر نجد أن بنك الخليج الجزائر بلغ أعلى نسبة ب 22,95%.

3.**مخاطر الائتمان:** سنقوم بحساب مخاطر الإئتمان للبنكين من خلال القوائم المالية و محاولة إظهار النتائج في جدول التالي:

الجدول رقم(2-8) يمثل معدل تطور مخاطر الائتمان **الوحدة %**

البنوك	2014	2015	2016	المتوسط
البنك الخليج الجزائر	29	27	29	28
البنك الخارجي الجزائري	29	23	26	26

المصدر: بناءا على تحليل القوائم المالية .

نلاحظ من خلال الجدول(2-8) أن تطور مخاطر الائتمان بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري سجل نسب متفاوتة حيث تميز بنوع من الارتفاع خلال 2014 بنسبة 29% و بدأ في تناقص خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة، في حين سجل البنك الخليج الجزائر أعلى نسبة في سنة 2016و 2014 أما أضعف نسبة كانت في سنة 2014.

المطلب الثاني: تفسير و مناقشة نتائج الدراسة.

سنتعرض في هذا المطلب لتفسير نتائج الدراسة المتوصل إليها بناءا على المعلومات التي تم جمعها.

أولا: تفسير و تحليل نتائج مؤشرات العائد.

1.العائد على حقوق الملكية.

تميز البنك الخليج الجزائر بربحية أكبر مقارنة مع البنك الخارجي الجزائري، حيث يعود إلى طبيعة النشاط الأساسي واعتماده على استثمارات أكثر ربحية عكس نشاط البنك الخارجي الجزائري الذي يقوم بنشاطاته العادية لتحقيق ربحية معقولة و مخاطر مقبولة وهذا يعود الى اختلاف أحجام البنوك فالبنوك الصغيرة (من حيث حجم الأصول) أكثر مردودية و ربحية من البنوك الكبيرة و التباين في رؤوس أموال البنك محل الدراسة .

2.معدل العائد على الأصول.

يفسر حسن الأداء الذي حققه البنك الخليج الجزائري على مدى قدرته في إستغلال و إستثمار أمواله الخاصة مقارنة بالبنك الخارجي الجزائري الذي لم يستغل أصوله في توليد الربح .

3.الرافعة المالية.

يظهر هذا المؤشر مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله ،ولكن يتحمل على ذلك مخاطر رأسمال فنلاحظ أن البنك الخليج الجزائر أكثر مخاطرة لإعتماده الكبير على الديون التمويل مقارن ببنك الخارجي الجزائري الذي يتحمل أقل مخاطرة .

4.هامش الربح.

يعود سبب في ارتفاع هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف و الضرائب ، لذلك نرى أن البنك الخليج الجزائر أكثر تحكما و مراقبة لتكاليف نشاطاته عكس البنك الخارجي الجزائري الذي لم يحسن تسير هذه الأخيرة ، فهنا يمكننا القول أن القطاع الخاص أكثر تحكما في التكاليف و هذا راجع للإدارة الجيدة لتكاليف نشاطاته عكس القطاع العام الذي يعاني من مشكل التحكم في التكاليف لأنه يجبر أحيانا على تمويل مشاريع بدون دراسة جدوى إقتصادية.

5.منفعة الأصول.

نلاحظ أن معدل منفعة الأصول كان متذبذب في البنك الخارجي الجزائري وهذا يعود الى إنخفاض قدرته على التنويع في أصوله أي كلما تم التنويع في الأصول كان أفضل و بمعني اخر غياب سوق مالي حقيقي ، أما بنك الخليج الجزائر كانت محفظته استثمارية جيدة وهذا يعود لحسن إدارته للأصول .

ثانيا:تحليل و تفسير نتائج مؤشرات المخاطرة.

1.مخاطر رأس المال.

يظهر مؤشر رأسمال أن البنك الخارجي الجزائري قادر على الوفاء بالإلتزاماته وهذا يدل على أن أصوله أعلى من قيمة إلتزاماته ، أما بالنسبة لبنك الخليج فإن مخاطر رأسمال مرتفعة فيه مما يتطلب زيادة مقدار رأسماله لكي يتمكن من مزاولة نشاطه .

2.مخاطر السيولة.

من خلال النتائج نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري قادر على تلبية الإلتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها ، مقارنة ببنك الخليج الجزائر الذي كان مؤشره مرتفعا جدا .

3.مخاطر الائتمان.

يعود الانخفاض المستمر لمخاطر الائتمان في البنك الخارجي الجزائري للإدارة الجيدة لمنح الائتمان و يعود التذبذب في البنك الخليج الجزائر إلى التنويع في صيغ التمويل و الاستثمارات ، حيث توجد علاقة عكسية بين خطر الإئتمان و العائد على حقوق الملكية فهو يدل على انخفاض في توظيف رأس المال (حقوق الملكية) في الربح ، فالبنك الخارجي الجزائري يوظف أمواله أحسن من بنك الخليج الجزائر .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حيث تم إعطاء بطاقة فنية لكل من البنك الخليج الجزائر و البنك الخارجي الجزائري من نشأة و تعريف و هيكل تنظيمي، ثم بعدها تم تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية، لمقارنة بين البنكين و ذلك باحتساب كل من مؤشرات العائد و مؤشرات المخاطرة لكل منهما .وفي الأخير توصلت دراستنا إلى أن البنوك القطاع الخاص تحقق أعلى عائد و أعلى مخاطرة عكس البنوك القطاع العام الذي يحقق أقل مخاطرة بأقل عائد و هذا راجع إلى أن البنوك الخاصة تعتمد على التنويع في محفظتها الاستثمارية.

الخاتمة

الخاتمة

إن تقييم الأداء هو عملية مستمرة و منظمة لقياس و إصدار الأحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تما تحقيقه في الماضي و ما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

إن كفاءة الأداء تعني تحديد مستوى معين يرغب البنك بتحقيقه، و إن هذا المستوى يضمن إنجاز المهام و الفعاليات والوظائف بصورة كفاءة و رشيدة.

حيث تناول هذا الموضوع تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير تقييم الأداء المصرفي خلال الفترة 2014-2016 الذي من خلاله سعينا الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة :**" ماهي مستويات تطبيق معيار العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء في البنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر؟** " من أجل الإجابة على الأسئلة و اختبار الفرضيات قدمنا البحث في فصلين تسبقهما مقدمة حيث استعملنا نموذج العائد على حقوق الملكية و قمنا بتطبيقه على البنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر.

ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث و توصياته و في الأخير أفاق الدراسة

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

- تتمثل **الفرضية الأولى** هناك تأثير لطبيعة نشاط البنوك على ربحيتها ،وهذا ما تم تأكيده في الجانبيين النظري و التطبيقي، حيث توصلنا إلى النتيجة التالية:

_ أن البنك الخليج الجزائر يحقق أكثر ربحية نظرا لطبيعة النشاط الأساسي الذي يقوم به.

- تتمثل **الفرضية الثانية** في أنه لا يوجد إختلاف في نتائج البنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر ، توصلنا إلا نفي الفرضية ،حيث توصلنا على النتيجة التالية:

_يوجد إختلاف في نتائج البنكين محل الدراسة وهذا من خلال حساب مؤشرات العائد و المخاطرة و المقارنة بينهما .

- تتمثل **الفرضية الثالثة** : في أنه يمكن إعتبار نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشر كافي لتقييم أداء البنوك التجارية ، توصلنا إلا نفي الفرضية ، و توصلنا إلى النتيجة التالية:

_ يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية مؤشر كافي لتقييم أداء البنوك لأنه مؤشر يقيس كفاءة الأداء المالي.

- **نتائج الدراسة** :من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية .

- بنك الخليج الجزائر يحقق أكثر ربحية و أكبر مخاطرة؛
- إنخفاض قدرة البنك الخارجي الجزائري على التنويع في محفظته الإستثمارية؛
- مخاطر رأس المال و الإئتمان لها علاقة بالعائد على حقوق الملكية بالنسبة للبنك الخليج الجزائر؛
- تقارب البنوك محل الدراسة في نتائجها، من خلال حساب مؤشرات العائد و المخاطرة.

➢ التوصيات:

كحوصلة لما خرجت به هذه الدراسة، يقدم الطالب جملة من التوصيات و الاقتراحات بهدف المساهمة في الرفع من عوائد و أداء البنوك محل الدراسة ونجمل هذه التوصيات في:

1. التنويع في المحفظة الاستثمارية كونها الركيزة الأساسية في نشاط البنوك التجارية؛
2. ضرورة إدخال التكنولوجيا للبنوك التجارية و مواكبة التطورات التي يشهدها العالم ؛
3. زيادة تحكم البنك الخارجي الجزائري في إدارة الأصول.

➢ أفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض الأفاق الدراسة نذكر منها ما يلي:

1. استخدام الطرق و الأساليب الإحصائية في تقييم أداء البنوك؛
2. مقارنة أداء البنوك الجزائرية ببنوك أجنبية أخرى باعتماد نموذج العائد على حقوق الملكية باستعمال مؤشرات اخرى ؛
3. إجراء مقارنة بين البنوك المحلية باستخدام مؤشرات العائد و المخاطرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالغة العربية

الكتب :

1. صلاح الدين عبد الباقي ،**إدارة الموارد البشرية** ، الدار الجامعية ، مصر ، الطبعة 1999
2. طارق عبد العال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة "**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.
3. عبد الغفار حنفي، عبد السلام قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 1991.
4. فلاح حسين الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان ، عبد الله الدوري ، **إدارة البنوك مدخل كمي و إستراتيجي معاصر**، وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000.
5. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، 2014.
6. محمد مصطفى السنهورى، **إدارة البنوك التجارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013،

البحوث الجامعية :

✓ **رسائل الماجستير:**

7. زاهر صبحي بشناف، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2011.

✓ **مذكرات الماستر :**

8. تميسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام camels**، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2014/2013.
9. حنان تريعة ، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية**، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2015/2014 .
10. رقية خباز، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام العائد على حقوق الملكية، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014.
11. زينب قهرار، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE**، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012/2011 .
12. سناء مسعودي ، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر للعلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2015/2014 .

13. ناريمان زيدي ، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة ماستر لعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016/2015 .

14. نور الدين بن عمارة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة مؤسسة لبند غاز الجزائر ، الجزائر وحدة ورقلة ، (2009/2005) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

الملتقيات والمؤتمرات :

15. أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق ، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية من حيث العائد والمخاطرة**، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، مداخلة في ملتقي بعنوان المنظومة الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة الشلف 15/14 ديسمبر ، 2004 .

16. سوسن أحمد سعيد، سنان زهير محمد جميل ،**تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة و الربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية و الإستثمار للفترة 2002-2003**، مجلة تنمية الرافدين، العدد29، كلية الإدارة و الإقتصاد /جامعة الموصل،2006.

17. شوقي بورقبة، **طريقة Camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، مداخلة ، جامعة العلوم الاقتصادية ، سطيف ، الجزائر .

18. عبادي محمد وسليم حمود ، **استخدام المؤشرات الدولية لقياس الأداء والفعالية في البنوك التجارية الجزائرية**، الملتقي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 11/10 نوفمبر 2009.

التقارير :

19.التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري 2016/2014 .

20.التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر 2016/2014.

المجالات :

21 . الطيب بوليحة وعمر بوجمعية، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2013/2990) ، جامعة جيجل ، الجزائر .

22 . محمد جموعي قريشي ، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية**، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية ، مجلة الباحث ، العدد 2004/03، جامعة ورقلة .

المواقع الالكترونية :

23 . WWW .AGB.DZ .

24 . WWW.BEA.DZ .

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية.

1. Mustasa Hassan Mohammad adam**, Evaluating the financial performance of banks using financial ratios-A case study of Erbil of bank for Investment and finance ,** 2009_2013**,** case study of Erbil bank for Investment and Finance,department of accounting by information technololgy ciham university ,sulaimaniya- Kurdistan region- Iraq,2009.

2. Rashed Al karim ,**An Evaluation of financial performance of private commercial banks in bangladesh :Ratio Analysis,** Analysis,assistant professor,business administration,east delta university,Bangladesh,2013.

3. sylvie de coussergues ،**gestion de la banque** ،du diagnostégie ،dounod ،paris ،2010.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1:

بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria AGB

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria AGB

Etats financiers 2016

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2016

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers de DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2	Intérêtset charges assimilés	4.R.2	-1 373 411	-1 274 825
3	Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4	Charges/Commissions	4.R.2	-119 164	-163 666
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7	Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8	Charges des autres activités		-	-
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 403 387**	**10 899 778**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	-4 993 743	- 4 804 771
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	-1 029 994	- 889 621
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 379 650**	**5 205 385**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	-722 235	-501 213
14	Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**3 661 230**	**4 905 464**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17	Eléments extraordinaires Prouits	4.R.7	-	-
18	Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**3 667 064**	**4 914 877**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		-1 035 271	-1 286 442
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.9**	**2 631 793**	**3 628 435**

الملحق رقم(2):

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

Etats financiers 2015

ANNEXE N° 1 du bilan au 31/12/2015

Milliers de DA

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	1 000 000	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS

Milliers DA

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	10 025 265	7 401 970
2	Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 274 825	- 1 200 424
3	Commissions	4.R.1	2 227 118	4 446 515
4	Charges/Commissions	4.R.2	- 163 666	- 73 335
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			
7	Produits des autres activités	4.R.1	85 886	4 868
8	Charges des autres activités			
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 899 778**	**10 579 594**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 804 771	- 3 930 724
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 889 621	- 560 426
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**5 205 385**	**6 088 444**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 501 213	- 902 610
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.6	201 292	180 495
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**4 905 464**	**5 366 329**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.7	9 413	
17	Eléments extraordinaires Produits			10 657
18	Eléments extraordinaires Charges			- 17 682
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**4 914 877**	**5 359 304**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 286 442	- 1 348 881
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.8**	**3 628 435**	**4 010 423**

الملحق رقم (3):

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°1 du bilan au 31/12/2014 — **Milliers de DA**

	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	60 230 137	46 775 312
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente		
4	Prêts et créances sur les institutions financières	83 740	24 376
5	Prêts et créances sur la clientèle	101 162 236	81 240 932
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance		
7	Impôt courant actif	1 577 683	1 407 058
8	Impôt différe actif	100 359	89 485
9	Autres actifs	152 829	124 306
10	Comptes de régularisation	3 524 031	2 228 363
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	15 675	15 675
12	Immeubles de placement		
13	Immobilisations corporelles	9 820 065	6 915 727
14	Immobilisations incorporelles	152 695	141 300
15	Ecart d'aquisition		
	TOTAL ACTIF	**176 819 451**	**138 962 534**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°1 du BILAN au 31/12/2014 — **Milliers de DA**

	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
1	Banque centrale, CCP		
2	Dettes envers les institutions financières	2 170	32 024
3	Dettes envers la clientèle	122 863 971	91 645 524
4	Dettes représentées par un titre	12 955 879	12 793 331
5	Impôts courants Passif	1 686 029	1 873 911
6	Impôts Différés Passif		
7	Autres Passifs	9 529 897	7 450 637
8	Comptes de régularisation	7 634 497	4 754 711
9	Provisions pour risques et charges	368 307	272 340
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	1 402 123	1 199 395
12	Dettes subodonnées		
13	Capital	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital		
15	Réserves	849 620	597 867
16	Ecart d'évaluation		
17	Ecart de réevaluation		
18	Report à nouveau	5 516 534	3 307 722
19	Résultat de l'exercice	4 010 423	5 035 072
	TOTAL PASSIF	**176 819 451**	**138 962 534**

بنك الخليج الجزائر
Gulf Bank Algeria

ANNEXE N°2 COMPTE DE RESULTATS **Milliers DA**

	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013
1	Intérêts et produits assimilés	7 401 970	5 632 742
2	Intérêts et charges assimilés	- 1 200 424	- 1 051 914
3	Commissions	4 446 515	6 009 646
4	Charges/Commissions	- 73 335	- 95 624
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		
7	Produits des autres activités	4 868	25 468
8	Charges des autres activités		
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**10 579 594**	**10 520 317**
10	Charges générales d'exploitation	- 3 930 724	- 3 206 837
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	- 560 426	- 373 561
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**6 088 444**	**6 939 919**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	- 902 610	- 1 036 210
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	180 495	684 983
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**	**5 366 329**	**6 588 692**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		
17	Eléments extraordinaires Produits	10 657	
18	Eléments extraordinaires Charges	- 17682	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**	**5 359 304**	**6 588 692**
20	Impôts sur les résultats et assimilés	- 1 348 881	- 1 553 619
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4 010 423**	**5 035 072**

الملحق رقم (4):

جدول حسابات النتائج في 31 ديسمبر SCF 2016

الترتيب	حسابات النتائج	31/12/2016	31/12/2015	النمو
1	(+) فوائد و منتجات مماثلة	49 790 060 282,97	42 476 997 168,07	4 380 991 793,38
2	(-) فوائد و أعباء مماثلة	-15 909 026 497,58	-18 939 839 422,85	1 120 502 343,50
3	(+) عمولة (منتجات)	43 566 559 974,38	39 295 400 091,03	18 231 983 706,61
4	(-) عمولة (أعباء)	-1 827 383 181,66	-1 453 800 520,94	-666 167 866,34
5	(+/-) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المقبوضة لغرض الصفقات	1 393 501 667,99	725 351 916,62	1 148 326 519,24
6	(+/-) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة في البيع	-98 184 954,53	20 795 047,45	-88 145 520,78
7	(+) منتجات النشاطات الأخرى	19 467 571 135,96	53 089 328 001,92	-7 923 101 198,42
8	(-) منتجات النشاطات الأخرى	-9 116 556 076,22	-45 640 462 996,41	9 398 934 028,34
9	**المنتج البنكي الصافي**	**87 266 542 351,31**	69 573 769 284,89	25 603 323 805,53
10	(-)الأعباء العامة للاستغلال	-12 261 685 541,11	-15 554 386 404,97	-337 854 973,74
11	(-)مخصصات الاهتلاكات و خسارة القيمة على التثبيتات العينية و المعنوية	-1 152 105 696,13	-1 172 560 172,17	20 454 476,04
12	**إجمالي نتيجة للاستغلال**	**73 852 751 114,07**	52 882 466 288,09	25 285 923 307,83
13	(-)مخصصات المؤونات و خسارة القيمة و ديون المعدومة	-28 256 120 022,65	-8 510 055 069,80	-19 734 562 751,78
14	(+)استرجاع المؤونات، خسارة القيمة و استرجاع على الديون المستهلكة	245 517 563,96	1 478 849 936,04	-5 200 323 835,45
15	**نتيجة الاستغلال**	**45 842 148 655,38**	45 851 261 154,33	351 036 720,60
16	(+/-) أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	21 577 850,00	4 176 419,88	-25 926 597,83
17	(+)عناصر غير عادية (منتجات)	0,00	0,00	
18	(-) عناصر غير عادية (أعباء)	0,00	0,00	

19	**النتيجة قبل الضرائب**	**45 863 726 505,38**	45 855 437 574,21	325 110 122,77
20	(-)ضرائب على النتائج والمماثلة	-11 291 313 329,39	-12 436 772 493,64	504 517 221,42
21	**النتيجة الصافية لسنة المالية**	**34 572 413 175,99**	33 418 665 080,57	829 627 344,19

Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

N°	PASSIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
	TOTAL DU PASSIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

الملحق(5):

جدول حسابات النتائج في 31 ديسمبر SCF 2015

الترتيب	حسابات النتائج	31/12/2015	نموذج 31/12/2014	31/12/14	النمو
1	(+) فوائد و منتجات مماثلة	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) فوائد و أعباء مماثلة	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 581,77
3	(+) عمولة (منتجات)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) عمولة (أعباء)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المقبوضة لغرض الصفقات	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة في البيع	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) منتجات النشاطات الأخرى	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,55
8	(-) منتجات النشاطات الأخرى	-45 840 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	**المنتج البنكي الصافي**	**69 573 769 284,89**	**61 663 218 543,78**	**61 663 218 543,78**	**7 910 550 739,11**
10	(-)الأعباء العامة للاستغلال	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-)مخصصات الاهتلاكات و خسارة القيمة على التثبيتات العينية و المعنوية	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	- 1 172 560 172,17	35 643 580,34
12	**إجمالي نتيجة للاستغلال**	**52 882 466 288,09**	**48 566 827 806,24**	**48 566 827 806,24**	**4 315 638 481,85**
13	(-)مخصصات المؤونات و خسارة القيمة و ديون المعدومة	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+)استرجاع المؤونات، خسارة القيمة و استرجاع على الديون المستهلكة	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	**نتيجة الاستغلال**	**45 851 261 154,33**	**45 491 111 934,78**	**40 380 549 585,57**	**360 149 219,55**
16	(+/-) أرباح أو خسائر صافية على الأصول الأخرى	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+)عناصر غير عادية (منتجات)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) عناصر غير عادية (أعباء)	0,00	0,00	0,00	

19	النتيجة قبل الضرائب	**45 855 437 574,21**	**45 538 616 382,61**	**40 428 054 033,40**	316 821 191,60
20	(-)ضرائب على النتائج والمماثلة	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	النتيجة الصافية لسنة المالية	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2015

BILAN AU 31/12/2015 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	518 947 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	AUTRES ACTIFS	72 080 078 469,85	62 861 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 093 254,65
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	0,00	0,00
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	0,00	0,00
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 602 811 618 703,02**	**2 586 504 053 489,43**	**2 581 393 491 140,22**	**16 307 565 213,59**

ORDRE	PASSIF	31/12/2015	31/12/2014 proforma	31/12/2014	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	AUTRES PASSIFS	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	22 873 741 238,70	18 514 668 052,27	18 514 668 052,27	4 359 073 186,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	76 871 890 294,50	62 064 237 471,59	62 064 237 471,59	14 807 652 822,91
16	ECART D'ÉVALUATION	12 414 124 056,48	9 889 283 055,85	9 889 283 055,85	2 524 841 000,63
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	33 418 665 080,57	33 742 785 831,80	29 807 652 822,91	-324 120 751,23
	TOTAL DU PASSIF	2 602 811 618 703,02	2 586 504 053 489,43	2 581 393 491 140,22	16 307 565 213,59

الملحق(6):

الترتيب	الخصوم	31/12/2014	31/12/2013	النمو
1	بنك الجزائر	0		0
2	ديون نحو المؤسسات المالية	1 953 504	1 135 407	8 097
3	ديون نحو الزبائن	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	ديون المتمثلة في سند	42 418 435	41 838 931	579 504
5	ضرائب الجارية – الخصوم	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	8 485	581	7 903
7	الخصوم الأخرى	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	حسابات التسوية	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	مؤونات المخاطر والأعباء	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	إعادات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	0		0
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	ديون الثانوية	67 276 520	67 276 520	0
13	رأس المال	100 000 000	100 000 000	0
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	0		0
15	الاحتياطات	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	فارق التقدير	9 889 283	-43 417	779 277
17	فارق إعادة التقدير	12 456 077	12 456 077	0
18	ترحيل من جديد (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
	مجموع الخصوم	2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 037

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014- SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	45 409 068	33 303 635	12 105 433
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-17 029 529	-15 919 101	-1 110 428
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	25 334 578	21 091 334	4 243 243
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 161 215	-1 241 756	80 541
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	245 175	43 909	201 267
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-10 039	-13 879	3 840
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	27 390 672	16 423 367	10 967 305
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-18 515 490	-8 064 715	-10 450 775
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**61 663 219**	**45 622 792**	**16 040 426**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-11 923 831	-16 196 291	4 272 461
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 172 560	-1 172 708	148
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**48 566 828**	**28 253 792**	**20 313 035**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-13 632 120	-2 510 793	-11 121 337
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	5 445 842	2 566 992	2 878 850
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**40 380 550**	**28 310 002**	**12 070 548**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	47 504	447	47 057
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**40 428 055**	**28 310 449**	**12 117 606**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-10 620 401	-7 378 506	-3 241 895
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**29 807 653**	**20 931 943**	**8 875 711**

الميزانية بنك الجزائر الخارجي في 2014

وحدة: الاف دج

الميزانية في 31 ديسمبر SCF 2014				
الترتيب	الأصول	31/12/2014	31/12/2013	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	18 795 666	0	18 795 666
3	أصول مالية متاحة للبيع	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	قروض وديون على المؤسسات المالية	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	قروض و ديون على الزبائن	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	ضرائب الجارية – الأصول	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	الأصول الأخرى	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	حسابات التسوية	3 943 606	8 995 651	310 953
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	22 492 525	21 592 283	900 242
12	بدايات التوظيف	0	0	0
13	تثبيتات عينية	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	تثبيتات معنوية	233 665	199 346	34 319
15	فارق الشراء	0	0	0
	مجموع الأصول	2 581 393 491	2 111 443 454	469 950 036

الفهرس

الإهداء II
شكر III
الملخص IV
قائمة المحتويات V
قائمة الجداول VI
قائمة الأشكال البيانية VII
قائمة الملاحق VII
قائمة الاختصاراتوالرموز VIII
مقدمة ..... ب

الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الأداء في البنوك التجارية

تمهيد: 2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية 3
المطلب الأول:ماهية البنوك التجارية 3
المطلب الثاني:تقييم الأداء وأساليب قياسه 4
الفرع الأول: تعريفات حول تقييم الأداء 5
الفرع الثاني: نماذج تقييم الأداء 6
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة 11
المطلب الأول : عرض وتقديم الدراسات السابقة في الموضوع. 11
الفرع الأول : الدراسات السابقة باللغة الأجنبية. ..... **Erreur ! Signet non défini**
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية ..... **Erreur ! Signet non défini**
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية 14
خلاصة الفصل: 19

الفصل الثاني: دراسة حالة كل من بنك الخليج الجزائر وبنك الخارجي الجزائري

تمهيد : 23
المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة 24
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة 24
الفرع الأول : مجتمع و عينة الدراسة 24

الفرع الثاني: طريقة جمع معطيات الدراسة 28
المطلب الثاني: أدوات الدراسة 28
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة 29
المطلب الأول : تقييم الأداء المالي للبنك الخارجي الجزائري و البنك الخليج الجزائر 29
المطلب الثاني: تفسير و مناقشة نتائج الدراسة 33
خلاصة الفصل: 35
الخاتمة 39
قائمة المراجع: 42
الملاحق..... 45